

FOCUS



العدد الثالث - ٢٠٠٣

عدد خاص عن عملية الإصلاح



في هذا العدد

١. ضيف العدد ... الدكتور نبيل قسيس، وزير التخطيط
٢. لجنة الانتخابات المركزية
٣. الدكتور سلام فياض والإصلاح المالي
٤. ملخص عن خطة المئة يوم للإصلاح
٥. أصداء من بيت لحم
٦. تفعيل الجهاز القضائي جزء أساسي في عملية الإصلاح / وزارة العدل
٧. تعزيز العدل في مدينة نابلس
٨. الإصلاح مطلب فلسطيني
٩. الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان
١٠. نموذج مثالي لتعزيز اللامركزية في الحكم المحلي: مساهمة برنامج التنمية الريفية المحلية



لا تمثل المقالات الواردة في هذا العدد بالضرورة الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة
الانمائي، وإنما تعبر عن رأي كاتبها

تصوير: ستيف سايبلا www.sabellaphoto.com

تصميم: Turbo Design

طباعة: ستوديو ألفا

هذه النشرة تصدر عن:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بمكاتب البرنامج في القدس

هاتف رقم: ٠٢-٦٢٦٨٢٠٠، فاكس رقم: ٠٢-٦٢٦٨٢٢٢

البريد الالكتروني: registry.papp@undp.org

او العنوان الالكتروني: www.papp.undp.org



الدكتور نبيل قسيس وزير التخطيط / أمين عام اللجنة الوزارية للإصلاح

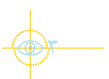
لقد تم إنجاز الكثير منذ الإعلان عن خطة المائة يوم للإصلاح مما لا يضع مجالاً للشك برغبة المستوى السياسي في عملية الإصلاح ومن المؤشرات الايجابية تصويت المجلس التشريعي على قانون المحاكم وصدور المرسوم الرئاسي بتشكيل اللجنة المركزية للانتخابات وإعادة هيكلة وزارة الداخلية وإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وتنظيم المجتمع المدني وتوحيد كافة أموال السلطة الفلسطينية وتجميعها في حساب واحد تابع لوزارة المالية. ويعتبر استحداث منصب رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية نقلة نوعية في مجال الإصلاح وتعزيز الديمقراطية ودور المجلس التشريعي في الحياة السياسية الفلسطينية.

إن الغالبية الكبرى من الشعب الفلسطيني مشغولة في الأوضاع السياسية والصعوبات اليومية التي يواجهونها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي ولا تحتل عملية الإصلاح الجارية في مؤسسات السلطة الفلسطينية حيزاً كبيراً من تفكيرهم ولكن يجب إعطاء الفرصة لتكملة الإصلاح وتنفيذه وممارسته وذلك لان الشعب الفلسطيني هو المستفيد الأول من الإصلاح. فالإصلاح هي مصلحة وطنية قبل أن تكون مطلباً دولياً.

الدكتور نبيل قسيس يشغل منصب وزير التخطيط وأمين عام اللجنة الوزارية للإصلاح. قبل تقلده عدة مناصب سياسية عمل الدكتور قسيس وهو عالم ذرة على تدريس مادة الفيزياء في جامعة بيرزيت وإنشاء معهد السياسات و الدراسات الفلسطينية الاقتصادية (ماس) وكان ضمن الوفد المفاوض لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وعمل كوزير لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ وله دور بارز كأمين عام للجنة الوزارية للإصلاح.



بعد الاجتياح في ربيع ٢٠٠٢، قام الرئيس ياسر عرفات بمخاطبة المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك في ١٥ أيار الجاري مركزاً على الأوضاع والمشاكل الداخلية في السلطة الفلسطينية وطلب من مجلس الوزراء التركيز على الإصلاح الأمر الذي نتج عنه ما يعرف بخطة المائة يوم للإصلاح في جميع المرافق الحكومية ومنها ضرورة إجراء الانتخابات بطريقة ديمقراطية وإعادة هيكلة الوزارات وتعزيز فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض. وبعد ذلك تم تشكيل لجان دعم الإصلاح للمساعدة في الإصلاح على المستوى الوزاري وعلى مستوى الخدمة المدنية والتركيز على اقتصاد السوق الحر والحكم المحلي والمساءلة المالية والمجتمع المدني والسلطة القضائية وتعزيز مبدأ سيادة القانون.





إن عدم التأكد من مدى تنفيذ الخطة الانتخابية تسيطر على العديد من الموظفين في اللجنة. دريك فريتز خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني للانتخابات والعلاقات العامة في لجنة الانتخابات المركزية قد عمل في الانتخابات مدة تسع سنوات في كل من كمبوديا وموزمبيق وتيمور وغيرها. قارن بين الانتخابات في فلسطين وبين الانتخابات في البلدان الأخرى التي عمل بها قال: ”إن هذه الانتخابات تتصف بكونها غير أكيدة بسبب عدم معرفة الوقت الذي من الممكن أن تحدث فيه“.

أما الدكتور علي الجرباوي/أمين عام لجنة الانتخابات المركزية أفاد بأن الأسباب وراء هذا الشك بإجراء الانتخابات هو غياب تاريخ رسمي محدد لإجراء الانتخابات فنحن نعمل في ظروف غامضة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. ”لم نستطع حتى الآن أن نجتمع كلجنة بكامل أعضائها ولو مرة واحدة واننا نجتمع ونتناقش من خلال ال video conferencing ولا أظن أن بإمكاننا إجراء الانتخابات أو حتى التحضير لها في هذه الظروف فحتى موظفينا لا يتسنى لهم التحرك بحرية بين المدن الفلسطينية“.

لجنة الانتخابات المركزية

بوجود ما يقارب الـ ٩٦١ مركز اقتراع، تستوعب حوالي ٣,٠٠٠ صندوق اقتراع في ١٦ دائرة انتخابية (١١ دائرة في الضفة الغربية و٥ دوائر في قطاع غزة) أي ما يعادل ١,٨ مليون ناخب هم نصف عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيدلي المقترعين أصواتهم في صناديق الاقتراع التي صممت لتستوعب حوالي ٦٠٠ صوت مع وجود ٥ مراكز إحصاء كحد أعلى لكل موقع انتخاب أي ما يعادل ٢,٨٨٣ مركز إحصاء وحوالي ١٣,٠٠٠ موظف للإشراف على التصويت و ٣,٥٠٠ موظف للتسجيل. هذا ما ستبدو عليه الانتخابات الفلسطينية حال حدوثها فلجنة الانتخابات المركزية لديها خطة عمل على الرغم من عدم معرفتها الوقت الذي ستم فيه الانتخابات أو قانون الانتخابات الجديد المنتظر إقراره من المجلس التشريعي الفلسطيني.



الفلسطيني بقيمة US\$70,000 بالإضافة إلى مساعدات أخرى من الدول المانحة والاتحاد الأوروبي.

أما السيد اشرف الشعبي مسؤول العمليات في اللجنة وأحد المتطوعين الفلسطينيين الذي وظفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن برنامج نقل المعرفة من خلال استفاد الكفاءات الفلسطينية المغتربة TOKTEN فيؤكد على صعوبة التنظيم للعملية الانتخابية في ظل الظروف الراهنة ولكنه يضيف بأن اللجنة تواصل العمل على وضع استراتيجية تسجيل وفرز الأصوات والتحصير على كافة المستويات الادارية والفنية. بانتظار تحديد تاريخ اجراء الانتخابات وتقوم اللجنة المركزية بالتخطيط ووضع الأسس والأساليب المستخدمة لاجراء الانتخابات.

وتبقى اللجنة المركزية للانتخابات متفائلة وملتزمة بالعملية الانتخابية ويؤكد الدكتور الجرباوي على أهميتها للشعب الفلسطيني قائلا: "من البديهي أننا بحاجة إلى الانتخابات فالشعب الفلسطيني كان يطالب بها منذ سنوات لأنها الطريقة الوحيدة القانونية والمنظمة لاختيار الرئيس والمشاركة والمساءلة في العملية السياسية فموقف الشعب الفلسطيني يوحي بنظام ديمقراطي سياسي".

في ١٣/١٢/١٩٩٥ صدر المرسوم الرئاسي رقم (١) ل ١٩٩٥ القاضي بتحديد ١٩٩٦/١/٢٠ كيوم اجراء الانتخابات العامة قى الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس وجرت الانتخابات الأولى بتاريخها المحدد وكان من المفترض أن تتم الانتخابات الثانية في كانون الثاني ٢٠٠٣ وانتخابات المجالس المحلية في آذار ٢٠٠٣ كما لم تجرى هذه الانتخابات ولم يحدد موعد آخر لاجرائها علماً أنه عندما تم تأجيل الانتخابات كان من المفترض أن يتم اجراؤها بعد ١٠٠ يوم من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية.

قدمت الحكومة اليابانية ضمن مساعداتها في عملية الاصلاح الجارية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مليون دولار أمريكي لدعم الانتخابات المتوقع اجراؤها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني وذلك لمساعدة لجنة الانتخابات المركزية التي تم تكليفها في ديسمبر ٢٠٠٢. نيكولاس غاريف أحد خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يساعد لجنة الانتخابات المركزية في مجال التدريب أكد على أهمية تدريب الموظفين في اللجنة لحاجتهم الماسة للخبرة في مجال الانتخابات وسوف غاريف وغيره من الخبراء في مجال الانتخابات تم توظيفهم كجزء من الدعم التقني والفني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب



الدكتور سلام فياض والإصلاح المالي

أما بالنسبة إلى الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣ التي قيمتها ١,٢٤ بليون دولار أمريكي قدمت رؤية فلسطينية للإصلاح المالي وعبرت عن رغبة حقيقية في الإصلاح والشفافية. وفي سابقة فريدة في أغلب دول العالم، أعلن وزير المالية الدكتور سلام فياض أن الموازنة بتفصيلاتها موجودة على موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت بما في ذلك موجودات السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج التي تقارب ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في ٧٩ استثمار حول العالم تم تدقيقها من قبل شركات تدقيق عالمية.

وفي النهاية يقول الدكتور سلام فياض بلباقة ”إن الإصلاح أداة قوية لتنظيم عمل الحكومة الفلسطينية والاحتلال يجب أن لا يكون سببا لإدارة سيئة“.



شملت عملية الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية الإصلاح المالي وقد ترأس هذه المهمة الصعبة معالي وزير المالية الدكتور سلام فياض الذي يعد من أكبر المنادين بضرورة النزاهة والمساءلة والشفافية وقد ساهم في إعداد خطة المئة يوم الإصلاحية التي أصبحت أساس خطة الإصلاح المالي. وقد شغل الدكتور سلام فياض منصب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية ويحمل شهادة الدكتوراة في الاقتصاد.

شهد هذا المجال من الإصلاح نجاحا ملموسا عقب توحيد كافة مصادر دخل السلطة الوطنية في حساب خزانة واحد، وإعادة تنظيم العمليات التجارية والاستثمارية من خلال تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني وتم التركيز على المساءلة والشفافية في كافة المستويات بما في ذلك أجهزة الأمن والشرطة وأصبح بإمكان رجال الشرطة والأمن العام استلام رواتبهم من البنوك المعتمدة وبامكانهم الحصول على قروض.



ملخص عن خطة المئة يوم للإصلاح

الوطنية الفلسطينية للاستثمار وتقليص عدد الموظفين في السلك الحكومي وإتمام خطة التقاعد وتحديث أسلوب التدقيق الداخلي والعمل على الميزانية واحتياجاتها وإعادة تنظيم الإجراءات المالية بين وزارة المالية والحكم المحلي. وفي الجزء الخاص بالقضاء فإن الخطو تهدف إلى إعادة تفعيل دور القضاء الفلسطيني ببناء المحاكم والسجون وتطبيق القانون وإعادة نص بعض القوانين والأحكام وإنشاء هيئة لمعالجة القضايا القانونية التي يكون للسلطة طرف فيها.

وفي ميادين أخرى، تسعى الخطة الإصلاحية إلى "تعزيز القيم الوطنية والدينية والإنسانية والأخلاقية خاصة وان فلسطين تمثل الراضي المقدسة للعالم، هذا بالإضافة إلى التعليم والديمقراطية والانفتاح". وتشمل الخطة أيضا زيادة دور وزارة الأوقاف "لتخدم الأهداف الوطنية والدينية" للسلطة الوطنية الفلسطينية وحل المشاكل المالية في المؤسسات التعليمية والمستشفيات وتقييم عمل المؤسسات العامة التي لا تعمل ضمن وزارة محددة وتحسين الخدمات العامة من خلال التدريب ومناهج التوظيف وتنسيق الروابط الدبلوماسية فعالة و"إعادة بناء المجالس الإدارية في المؤسسات الحكومية" والعمل على وقف التلوث في البيئة.

في حزيران ٢٠٠٠، أي يوم قبل احتلال مدينة رام الله كما هو مذكور في الخطة، قام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات بالتأكيد على موقف السلطة الوطنية الفلسطينية بالنسبة إلى الوضع السياسي الراهن والموافقة على خطة المئة يوم للحكومة الفلسطينية لتضيف هدفا رابعا للإصلاح الفلسطيني بجانب الأمن العام والقضاء والمالية وغيرها.

وفي المفهوم العام فإن خطة المئة يوم تهدف إلى فصل السلطات في الحكومة وإعادة هيكلة الوزارات الفلسطينية والتحضير للانتخابات ووضع القوانين والمؤسسات لتحسين المستوى المعيشي. أما بالنسبة إلى الأمن العام، فإن الخطة تؤكد على أهمية إصلاح وتوحيد القوى الأمنية وإعادة هيكلة وزارة الداخلية حتى تتمكن من ضبط جميع فروعها الأمنية. هذا بالإضافة إلى إعطاء أهمية كبرى لاحتياج الشعب إلى الأمن والنظام واحترام القانون.

أما من الناحية المالية، فالخطة تركز على احتياج وزارة المالية إلى الإصلاح وتوحيد كافة أموال السلطة الفلسطينية وتجميعها في حساب واحد تابع لوزارة المالية وخلق صندوق السلطة

نعي زملاء أعزاء

أدى انفجار ١٩ آب ٢٠٠٣ في مركز الأمم المتحدة في بغداد إلى مقتل ٣٢ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة بالإضافة إلى جرح المئات من الأبرياء ومن ضمن الذين لقوا مصرعهم رئيس بعثة الأمم المتحدة في بغداد المرحوم سيرجيو دي ميللو. نحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، مثل الملايين في جميع أنحاء العالم، أصبنا بالصدمة والذهول لهذه الكارثة التي حلت بزملائنا في العراق وبكل الحزن والأسى على مصرعهم نود أن نستلهم الشجاعة والثبات على المبادئ الإنسانية التي تمتع بها زملائنا. وكما قال السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان "كانوا جميعهم ملتزمين، متغلبين على مخاوفهم وحينهم إلى وطنهم في ظل الظروف الصعبة التي كانوا يواجهونها.....أنهم اظهروا للعالم شجاعة نادرة ومثلاً يحتذى به في الخدمة المدنية الدولية..... قدم لنا كل واحد منهم ما نفتخر به....."

أصداء من بيت لحم.....

في ذلك اليوم في بيت لحم كانت الشمس تسطع على وجوه الأطفال والشرطة كانت تنظم السير والنشاطات القائمة في ساحة المهدي. أصحاب المحلات التجارية كانوا مشغولين في تتبع حركات المشاة والأطفال المجتمعين في ساحة المهدي يرددون النشيد الوطني الفلسطيني ويلوحون بالأعلام الفلسطينية بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدينة كنتيجة أولية لتنفيذ خارطة الطريق.

مجد، طفلة تتسم بالذكاء والثقة بالنفس كانت تتكلم باسم الأطفال أمام مجموعة من الصحفيين معبرة عن الرسالة التي تحملها هذه المسيرة وهي وضع حد لسياسة الإبعاد والسجن خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن هذه المسيرة كانت تحمل أيضا مطالب الأطفال بان يسمع صوتهم وقالت مجد معبرة عن هذا بقولها "أظن أن من المهم أن نرفع أصواتنا عالية وأن نجعل الناس تستجيب لنا آملين أن يتغير جزء من النظم المتبعة".

وبسبب تأثير الوضع السياسي على حياة الفلسطينيين اليومية التي تشكل كابوس على الناس فالجميع لديهم آراء مختلفة والسياسة يتم التداول بها يوميا عند شرب الشاي لدى الأصدقاء وفي سيارة الأجرة وفي الشارع وغيرها ومن النظريات العامة إلى آراء السياسيين والمتقنين في السياسات الدولية فتجد السياسة موضوع النقاشات المجتمعية في المدن والقرى وبساتين الزيتون وهذا يدل على أن الديمقراطية ليست مفروضة على الفلسطينيين من الخارج ولكنها جزء من ثقافة المجتمع الفلسطيني.

روبرت جقمان يملك احد المتاجر للتحف التقليدية في بيت لحم يقول أن أهم ما يعنيه هو النتائج العملية للإصلاح الحكومي ويقوم جقمان بإدراج بعض "الإصلاحات" التي حدثت في الطرق والكهرباء وتحسن المستوى الاقتصادي وفرص العمل كبعث ما يأمل أن يحدث من خلال عملية الإصلاح فهو قلق لوضع الشباب الفلسطيني بسبب

عدم توفر فرص العمل. مراد ديفيد مراد يبيع الفلافل في بيت لحم ويريد أن يرى أيضا النتائج العملية للإصلاح مضيفا إلى أن هنالك حاجة لتطوير الخدمات التي تقدمها الحكومة الفلسطينية لشعبها كالمستشفيات والمرافق العامة وتأهيل الطرق فالوضع السياسي هو احد معوقات هذه العملية. أما صاحب محل المخبز الفرنسي الذي يقع قبالة المقاطعة فهو يؤكد على ما قاله مراد بقوله "إن كل فلسطيني يريد الديمقراطية والسلام والاستقرار وهذا لن يتم بوجود الاحتلال فهو المعوق الأساسي لإنشاء دولة ديمقراطية فالإصلاح مطلب وطني ونحن بحاجة أن نعيش في دولة مستقرة فلا وجود للحرية في ظل الاحتلال". وقد أكدت الطفلة مجد أيضا على أهمية الحرية مضيفة إلى أننا بحاجة إلى الحرية ونحن بحاجة إليها بسرعة.

ويربط جقمان الديمقراطية بإجراء الانتخابات "كما في أي دولة في العالم يوجد هنالك انتخابات كل 3-5 سنوات ويقوم الشعب باختيار ممثليهم ولو كان ذلك صعبا في البداية"، ويكمل حديثه أن بإمكان السلطة الوطنية الفلسطينية أن تطبق هذا النوع من الديمقراطية وهذا ما تعمل من اجله "فالديمقراطية تعني أيضا أن يكون لك حرية الاختيار في المكان والطريقة التي تريد أن تعيش فيها وحرية التحرك والاختيار فنحن بحاجة إلى هذه الحرية لبناء مستقبل واعد لنا ولأطفالنا". ويعلم جقمان أن النتائج التي يتوقعها لن تكون سهلة وفورية لأن البداية دائما تكون صعبة.



تفعيل الجهاز القضائي جزء أساسي في عملية الإصلاح / وزارة العدل

”لدينا قناعة تنطلق من مبدأ أن العدل أساس الملك فان لم يكن هناك عدل فلن يكن هناك أهمية لكافة المواضيع الأخرى، فالعدل هو المنطلق لإعادة تفعيل المؤسسات والأساس في التنمية وفي ثقة الناس بالحكومة أيضا ولكي يكون لهذه الحكومة سيادة فعلية على



وزارة العدل أمام تحديات صعبة.... الوزارة بحاجة إلى إعادة هيكلة وبحاجة إلى إيجاد مقر لمدعي عام الدولة..... وبحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الوزارة ومجلس القضاء الأعلى على ضوء القرارات التي اتخذت في هذا المجال، وبحاجة إلى أبنية جديدة لكافة الأقسام والدوائر وأهمها توفير الأبنية اللازمة لمحكمة العدل العليا.

الأرض تمارسها فالعدل هو المنطلق المركزي للإصلاح وكل القوانين والاتفاقيات التي نبرمها فان لم تكن هناك محاكم تتابع التطبيق وتنصف إذا كان هناك خلل لن يكون هنالك إصلاح“.

وأشاد وزير العدل بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني قائلا إن الإصلاح حاجة محلية فلسطينية و لتتقدم نحن بحاجة بين الفترة والأخرى إلى مراجعة الذات والأداء وهذا يعطي مصداقية للسلطة الوطنية الفلسطينية ويعكس التطور في كافة الجوانب المعيشية للناس. أما عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني فله أهمية كبرى في إنشاء وتطوير العديد من مؤسسات السلطة الوطنية بما فيها وزارة العدل ويعمل البرنامج حاليا على بناء مقر جديد للوزارة ومعهد تدريب القضاة.

”أكرر نحن بحاجة إلى مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في موضوع بناء مقر دائم للوزارة ونحن على وشك أن نستأجر بناية جديدة مكونة من ٦ طوابق للوزارة وبحاجة إلى تأسيس مختبر جنائي وعدم وجوده يؤدي إلى خلل كبير في متابعة القضايا وتوفير الأدلة والإثباتات“.

إن وجود نظام قضائي قوي يعني الثقة والسيادة وبهذا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية أن تنفذ التزاماتها بالإضافة إلى إعطاء ثقة للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في فلسطين وهذا في مجمله يعطي مصداقية أمام جميع الدول التي تقدم معونات ومساعدات..... إن وجود نظام قضائي قوي يعني محاربة وملاحقة الفساد!!!

لقد تم إعادة تشكيل المجلس القضائي الأعلى بقرار رئاسي ورغم ذلك فان هناك بعض الأمور العالقة التي تحتاج إلى توضيح لتنظيم العلاقة بين الوزارة ومجلس القضاء الأعلى. ونتيجة لتشكيل مجلس القضاء الأعلى أعلنت الوزارة عن بعض التعديلات المهمة مثل إعادة هيكلة النيابة العامة وإنهاء انتداب القضاة في محكمة امن الدولة وإلغاء هذه المحكمة وبذلك فقد أصبح البت في جميع القضايا من مسؤولية الجهاز القضائي المدني خاصة تلك القضايا التي كان بيت فيها من قبل محكمة امن الدولة ووضعت حسابات محكمة امن الدولة ضمن مسؤولية وزير العدل لضمان حقوق المواطنين. وأفاد معالي وزير العدل عبد الكريم أبو صلاح أن الوزارة أعدت نظام المعهد القضائي الفلسطيني لتدريب القضاة والنيابة العامة والمستشارين وتدريب موظفي المحاكم وكل الفئات التي تعنى بالأعمال القانونية وذلك ضمن خطة الإصلاح الشامل للجهاز القضائي الفلسطيني.

ومن جهة أخرى تم تعيين وكيل لوزارة العدل والعمل جار على إعادة هيكلة كل الدوائر والأقسام في الوزارة تنفيذا لبرنامج الإصلاح المقدم.... هذه لمحة بسيطة عن بعض التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها.لقد وضعت الوزارة الحالية تحديث وتحديد سلطة القضاء على أعلى سلم أولوياتها لتطبيق مبدأ سيادة القانون بطريقة صحيحة بالتعاون مع كافة الجهات الفلسطينية والدول الصديقة والمانحة، نحن بصدد توقيع اتفاقيات مع المنظمات الدولية والدول المانحة لبناء محاكم جديدة وتدريب القضاة وإعادة هيكلة الوزارة.



تعزير سياسة القانون

على المدينة يواصل العمال العمل داخل البناية ويقومون باعمال التشطيب والاعمال الداخلية الاخرى مثل التبليط.

ويقوم مشروع البناء هذا بتوظيف أكثر من ٤٠ شخص في آن واحد وهذا أمر لم يحدث منذ سنتين وبهذه الطريقة تتم مساعدة العمال وعائلاتهم وفي نفس الوقت وعلى المدى البعيد بناء محكمة جديدة في نابلس ليتم إعطاء بعض الأمل والعمل لسكان المدينة مبينا لهم أن هنالك من يهتم لأمرهم في هذا العالم.

ويبين رشيد إلى أن الاستفادة من تفعيل المحاكم الجديدة يعتمد على المسيرة السلمية ومن ضمنها الإصلاح فجميعها تتم بعضها البعض وستقوم وزارة العدل في بذل ما في وسعها لتقديم خدماتها على أكمل وجه.

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ببناء محكمة جديدة في مدينة نابلس لتطوير البنية التحتية المناسبة لتسهيل عملية الإصلاح في القطاع القضائي بتمويل من الحكومة اليابانية بقيمة ٢,٥ مليون دولار أمريكي ومن المقرر ان تتواصل مساعدات الحكومة اليابانية في هذا المجال لتشمل مساعدات لقطاع غزة ومن المؤمل بناء مقر جديد لوزارة العدل وبناء محكمة نموذجية في مدينة خان يونس.

المهندس المشرف على الموقع بسام راشد قال: ”منذ ما يزيد عن سنتين لم تنظر المحاكم في القضايا المعلقة واكثر من ذلك لم يكن جهاز الشرطة فعالا ولم يتم تطبيق القانون مضيفا أن بناء المحكمة قد تأخر لمدة ٧ اشهر وذلك لصعوبة وصول مواد البناء اللازمة بسبب الحواجز وفي حالة فرض نظام منع التجول



الإصلاح مطلب فلسطيني.....

في تعزيز الديمقراطية حيث أن رئيس الوزراء قد عرض وزارته وبيانه الوزاري على المجلس التشريعي الذي صوت وأعطى الثقة للحكومة الجديدة.

الإصلاح ليس شعاراً جديداً ولم يفرض بشكل قصري على الفلسطينيين فقد بدأ الإصلاح مع اعلان المبادئ الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية الذي نتج عنه تشكيل السلطة الفلسطينية وعلى كل حال فان الصعوبات والمعوقات التي واجهها الفلسطينيون في بناء السلام نتيجة الصراع المتواصل أنتجت وضعاً يمكن أن يوصف بأنه لم تحدث عملية البناء الوطني بشكل جيد. فالشعب الفلسطيني أصبح ضحية العملية السياسية في حين أن نجاح العملية السلمية تحتاج الى شعب قوي يستطيع صنع السلام.

ولكن الوضع يختلف الآن وكان عقارب الساعة تدور في الاتجاه المعاكس فهناك رغبة في تطبيق عملية الإصلاح والديمقراطية من دون ربطه بالعملية السلمية. وتقول الدكتورة عشاوي انه ليس من الممكن الفصل بين الإصلاح والعملية السلمية ولن يتم الإصلاح في ظل الاحتلال ولعملية الإصلاح أن تنجح يجب على الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية أن تركز على مبدأ المسائلة لتشمل المؤسسات والموظفين على حد سواء وهو مشروع يملكه الشعب الفلسطيني.

الدكتور عزمي الشعيبي عضو في المجلس التشريعي والسكرتير العام للاتلاف من اجل النزاهة والمسائلة والشفافية (أمان) كان احد المشاركين في المؤتمر الذي أقيم في تشرين الأول ٢٠٠٢ والذي نتج عنه خطة ال ١٠٠ يوم للإصلاح والتي كان لها الأثر في بعض القرارات التي اتخذت في السلطة الوطنية الفلسطينية ومن أهمها الاقتراح الذي قدم بشأن جعل لجنة الإصلاح الوزارية لجنة وطنية تتألف من أعضاء في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. ويرى المشتركين في المؤتمر أن خطة ال ١٠٠ يوم بحاجة إلى بعض التعديل ويقول الدكتور الشعيبي انه من الضروري إعادة ترتيب الخطة بشكل يجعلها تتقدم بسرعة اكبر.

وكمثال على الخطوات التي من الممكن اتخاذها من ضمن عملية الإصلاح هي أن جميع المؤسسات العامة يجب أن تكون تحت إشراف سلطة موحدة وذلك لان بعض المؤسسات العامة لا تتبع لوزارة معينة. أما من الناحية الاقتصادية فيقول الدكتور الشعيبي أن على السلطة الوطنية الفلسطينية أن توضح علاقتها بالمؤسسات التي تتعامل معها فلا نستطيع في بعض الأحيان



الإصلاح مطلب فلسطيني دون شك مع أن المطالبة بالإصلاح كانت إحدى العناوين البارزة في الأشهر الماضية من قبل العديد من الأطراف وخاصة في ظل المتغيرات الدولية الجارية.

الدكتورة حنان عشاوي والدكتور عزمي الشعيبي شخصيتان نادتا بضرورة إجراء إصلاحات جذرية في المؤسسات الفلسطينية قبل أن تطالب جهات أخرى بضرورة اجراء الاصلاحات وهذا دليل بسيط على اهتمام الفلسطينيين بالإصلاح وأهميته كمطلب فلسطيني للحياة السياسية ولتنظيم البيت الداخلي.

والدكتورة حنان عشاوي الشخصية الفلسطينية الأكاديمية والسياسية والبرلمانية نادت منذ مدة طويلة بضرورة اصلاح الاوضاع وأكثر من ذلك فقد استقالت كوزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي لتتفرغ للشؤون البرلمانية وتكرس وقتاً أكثر للمطالبة في الإصلاح من خلال انشائها للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية (مفتاح).

أما الدكتور عزمي الشعيبي الذي ترك مهنة الطب لينخرط في الحياة السياسية وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس لجنة الموازنة في المجلس والمنسق العام للإتلاف من أجل النزاهة والمسائلة (أمان) فقد لوح بحجب الثقة مع العديد من زملاءه في المجلس التشريعي عن الحكومة مما أجبرها على الاستقالة قبل حجب الثقة عنها وهذا مثل آخر على الاهتمام الفلسطيني

- التمييز إن كانت المؤسسة تتبع للقطاع الخاص أم العام وبهذا سيكون من الصعب مراقبة نشاطاتها.
- ومن النتائج التي نشأت نتيجة المسيرة الإصلاحية:
- توحيد كل مصادر إيرادات السلطة الفلسطينية داخل حساب واحد في الخزينة يتم مراقبتها من قبل صندوق النقد الدولي.
- تعزيز الشفافية في المال العام للسلطة الفلسطينية من خلال إعداد تقارير أفضل حول إنفاق الوزارات ووكالات الإنفاق وجدول الرواتب.
- سريان مفعول قانون استقلالية الجهاز القضائي والقانون الأساسي.
- لقاء المسؤولية الكاملة لوزارة المالية في إدارة جدول رواتب السلطة الفلسطينية مما يسمح بتجميد التشغيل في القطاع العام.
- تقديم موازنة مفصلة للسلطة الفلسطينية للعام ٢٠٠٣ الى المجلس التشريعي الفلسطيني.
- تعزيز الرقابة المالية وقدرات التدقيق المالي.
- تحديد وتقييم استثمارات السلطة الفلسطينية التجارية وتوحيد كل هذه الأصول في إطار صندوق الإستثمار الفلسطيني الجديد الخاضع لرقابة عامة صارمة وشفافية.
- وتتفق الدكتورة عشراوي والدكتور الشعبي على مبدأ عدم ربط البرنامج السياسي بالخطة الإصلاحية وعدم تسييس الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان. ”يجب على هذه الأمور أن تبقى بعيدة عن المسيرة السياسية حتى لا يتم تعريضها للفشل“ تفيد الدكتورة عشراوي. وقدم الدكتور الشعبي مثلاً على ذلك وهو خارطة الطريق التي تعارضها بعض الفئات السياسية ولكن الجميع يتفق على مبدأ وأهمية الإصلاح.

الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان

مبادرة لتعزيز الحكم الصالح



انطلاقاً من الالتزام بقيم النزاهة والمساءلة والشفافية وتعزيز الحكم الصالح في السلطة الوطنية الفلسطينية، بادرت مجموعة من المؤسسات الفلسطينية بتأسيس الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة والشفافية (أمان) ويأتي تأسيس الائتلاف هذا في ظل الصعوبات الكبيرة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني من جميع مناحي الحياة.

ان شبكة أمان تعمل على تطوير الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة والمساءلة فمنذ تأسيس شبكة أمان، تم البدء بالعمل على تطوير الإطار العام لخطة وطنية لتعزيز قيم النزاهة والمساءلة والشفافية، بحيث يتم تنفيذها على مدار الثلاث سنوات القادمة. تم عقد سلسلة من اللقاءات الداخلية لأعضاء أمان، والتي نتج عنها تعريف المستويات الرئيسية التي سيرتكز عليها عمل الخطة وأبرزها:

- تطوير برامج ونشاطات متنوعة لرفع الوعي العام حول قضايا الفساد والنزاهة والمساءلة في كل مستويات المجتمع الفلسطيني.
- تشجيع اجراء الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات حول موضوع الفساد وآليات مقاومته (البحث، دراسات، قاعدة البيانات... الخ).
- بلورة التوصيات ومشاريع الإصلاح (السياسي، والقانوني والاداري والمالي)، التي تعزز النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل القطاع العام والخاص والاهلي.

بإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بدعم تأسيس الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة والشفافية (أمان) في عام ١٩٩٩ وواصل البرنامج دعم هذه المبادرة في عام ٢٠٠١ أيضاً حيث قدم البرنامج منحة أخرى قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للمساعدة في تطوير خطة أمان الوطنية ونشاطاتها الفنية والإدارية. وأشادت الدكتورة حنان عشراوي التي تترأس مؤسسة مفتاح إحدى المؤسسات المشاركة في الائتلاف بالعلاقة المتميزة بين أمان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني قائلة ”كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً أساسياً في دعم الائتلاف منذ نشأته مما يجعله شريكاً رئيسياً في هذه المبادرة المهمة لتعميق الحوار والديمقراطية“.

تعزيز اللامركزية في مؤسسات الحكم المحلي: مساهمة برنامج التنمية الريفية المحلية

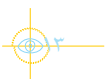
المصاريف التشغيلية للجنة وتقديم الدعم الفني لموظفيها واعضاءها للعامين الاول والثاني من تأسيسها، بالإضافة إلى تمويل في نهاية العام الأول من تأسيسها لخلق مشروع مشترك يخدم جميع المجالس الممثلة ويدر دخل للجنة يستثمر في مشاريع تطويرية اخرى ويساهم في استمرارية خدماتها.

وقد نجحت هذه التجربة الرائدة في بعض لجان التخطيط حيث حافظت على استمرارها وحقت العديد من الأهداف التي وضعتها وتمكنت من إيجاد مصادر مالية جديدة بعد أن أكملت المشاريع التي مولها برنامج التنمية الريفية المحلية ولم تنجح لجان أخرى وانتهت باكتمال المشروع الذي موله البرنامج. فعلى سبيل المثال تمكنت لجنة التخطيط والتطوير لريف غرب دورا والتي تعاني القرى التي تمثلها من نقص شديد في المياه والتي تم دعم تأسيسها ماليا وفنيا من قبل برنامج التنمية الريفية، في عامها الثالث من الحصول على دعم من سلطة المياه الفلسطينية وفرت من خلاله مصدراً وصهريجاً للمياه وعلى دعم آخر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتغطية تكلفة الوقود والمياه على أن توزع اللجنة المياه مجاناً لبعض سكان المنطقة وبرسوم رمزية للبعض الآخر، وذلك بناء على قائمة قرى حددها الصليب الأحمر. تمكنت اللجنة من خلال هذا المشروع وفي فترة لا تتجاوز الستة اشهر من حني عائد يقارب \$٣٠٠٠٠٠ أمريكي. يؤكد رئيس لجنة التخطيط وليد أبو شرار على مدى التطور الايجابي في دور

أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، بالمشاركة مع وزارة الحكم المحلي مشروعاً ريادياً يسمى برنامج التنمية الريفية المحلية (LRDP) وذلك في عام ١٩٩٤. وشارك في تمويل هذا البرنامج مجموعة من الدول والمؤسسات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة اليابانية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والحكومة الأسبانية والحكومة الأيرلندية، وكما ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ميزانيته الخاصة في تمويل هذا البرنامج.

يهدف البرنامج بشكل أساسي إلى تعزيز اللامركزية في الحكم المحلي من خلال تقوية الهيئات المحلية ورفع قدراتها الإدارية وتنظيم خدماتها المحلية من خلال خلق لجان تخطيط إقليمية في كل منطقة (إقليم) يستهدفها لتعمل على التخطيط والتنسيق وتوفير المصادر المالية وتقوية السلطات المحلية من الناحيتين الفنية والإدارية. وتتركز مهام لجان التخطيط هذه في اربعة مجالات أساسية هي: التخطيط، التنسيق، تجنيد المصادر المالية، وتعزيز المهارات المؤسسية للهيئات المحلية. تشكل اللجان من ممثلين عن الهيئات المحلية في الاقليم الذي بدوره يتم تحديد القرى الاعضاء فيه بناء على معايير محددة تضمن تفاعل اعضائه. يحتكم عمل لجان التخطيط الإقليمية إلى نظام داخلي أعده كادر برنامج التنمية الريفية وصادقت عليه وزارة الحكم المحلي. ووفقاً لهذا النظام تعتبر كل هيئة محلية عضواً في لجنة التخطيط من خلال ممثل لدى اللجنة. يقوم أعضاء اللجنة بانتخاب لجنة تنفيذية من بينهم ولدة سنتين لتسيير عمل اللجنة وتتكون هذه اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء على الأقل يشغلون مناصب رئيس اللجنة، نائب الرئيس، أمين الصندوق، وأمين السر.

يركز دعم برنامج التنمية الريفية للجان التخطيط على تعزيز مقومات ديمومة هذه المؤسسة ماليا وفنيا وذلك من خلال تغطية



للسكان واستطرد قائلاً أنا، على سبيل المثال لا الحصر، أحتاج إلى ثلاثة وسائل نقل بين قريتي تقوع ومكتبي في لجنة التخطيط في بيت لحم حيث لم أتمكن من قيادة سيارتي للوصول إلى بيت لحم منذ ايار ٢٠٠١ وذلك بسبب وجود (٢١) سد تراي تفصل هذه القرى عن المدينة.

في بداية شهر آب من عام ٢٠٠٣ أتمت وزارة الحكم المحلي وبدعم فني من برنامج التنمية الريفية تعديل نظام "مجالس الخدمات المشتركة" ليضيف الى المهام السابقة للمجالس التي كانت مقتصره على تقديم خدمات محددة مهام لجان التخطيط والتي تشمل المساهمة في عملية التخطيط وتطوير الريف الفلسطيني من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات والأولويات، ومهام التنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية، ومهام تجنيد المصادر المالية للمجلس، واخيراً مهمة تعزيز ودعم المهارات الفنية والادارية للهيئات المحلية الاعضاء فيها. وبهذا تم التقدم خطوة أخرى باتجاه الإصلاح من خلال توضيح وتحديد علاقة اللجان مع وزارة الحكم المحلي.

إن ما تقوم به وزارة الحكم المحلي في ما يتعلق بلجان التخطيط ومجالس الخدمات المشتركة يدل على مدى جدية الوزارة بتطبيق مبدأ الإصلاح في الهيئات المحلية وعلى مدى مصداقية وأثر عمل لجان التخطيط الإقليمية التي تعتبر من أفضل النماذج الفلسطينية لتعزيز المشاركة المجتمعية والديمقراطية.

المجتمعات المحلية منذ نشأة اللجنة، ويقول: "قبل تأسيس اللجنة كان دور السكان المحليين في تحديد احتياجاتهم واولياتهم معدوم، ولكن حالياً تلعب اللجنة دور اساسي في التأكد من مشاركة جميع فئات المجتمعات المحلية الاعضاء في تحديد احتياجاتهم واولوياتهم".

مثال اخر على نجاح لجان التخطيط يتجسد في لجنة التخطيط والتطوير لريف شرق بيت لحم. تشمل هذه اللجنة (٩) هيئات محلية تمثل ٥٠٠٠ نسمة. ويشيد رئيس اللجنة، السيد سليمان ابو مفرح، في التطور الايجابي الذي أحدثته لجان التخطيط في العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والمجتمعات المحلية قائلاً أن دعم وزارة الحكم المحلي في مجال الألامركزية "أصبح حقيقي". منذ تاسيس اللجنة في ريف شرق بيت لحم عام ٢٠٠١ أشرفت على بناء المدارس والعيادات الطبية ورياض الأطفال ومركز نشاط للسيدات وأكثر من ٣٠ كم من الطرق الداخلية في الإقليم بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومساهمات مجتمعية. وتخطى دور لجنة تخطيط ريف شرق بيت لحم الدور التقليدي للجان حيث تقوم اللجنة على حملة توعوية عن المشاكل البيئية والتخلص من النفايات وخاصة أن جميع القرى التي يضمها الإقليم تعاني من عدم وجود شبكات للمياه العادمة. ومن المتوقع أن تبدأ اللجنة بجني عائدات من المشروع المشترك الذي يشمل معدات ثقيلة (تراكتورات، ناضحات مجاري، وجرافات).

وعندما سئل السيد أبو مفرح عن احتياجات لجان التخطيط بين أن أهمها يتمخض في حرية التحرك وبناء القدرات المحلية

